الأحياء غير المخططة و الجريمة في المدينة الجزائرية - ولاية الطارف أنموذجا -

أ. سميحة عماري جامعة عنابة

الملخص:

تعتبر الأحياء غير المخططة بيئات مواتية لنشأة المشكلات الاجتماعية التي تعاني منها المدن الجزائرية، وهذا نتيجة لزيادة النمو الديموجرافي و النزوح الريفي، حيث تعبر هذه المشكلات عن وجود شريحة من السكان يعيشون في ظروف سكنية خطيرة، تتميز بالفقر والبطالة و السلوكيات الإجرامية المتنوعة.

ومن هنا جاءت هذه الدراسة التي سنحاول من خلالها، إلقاء الضوء على هذه الأحياء غير المخططة ومدى ارتباطها بظاهرة الجريمة والانحراف .

الكلمات المفتاحية:

الأحياء غير المخططة – الجريمة - الإنحراف

تمهيد

تعد الزيادة المطردة في حجم السكان، و انتقاله من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية و التغيرات الاجتماعية و الاقتصادية أحد الاتجاهات الملازمة للنمو السكاني في العقود الأخيرة ،وفي هذا الاتجاه تكمن مسببات العديد من المشكلات التي تواجه المدن و المراكز الحضرية في الدول المتقدمة أو المتخلفة على سواء ، و تعتبر مشكلة الإسكان من أهم المشكلات التي تعانيها المدن ، و التي تمثل في جوهرها مشكلة اجتماعية في المقام الأول ، فمشكلة الإسكان مشكلة أساسية لأنها تؤثر مباشرة في حياة الأفراد و الأسر و العلاقات الاجتماعية بين الأفراد . فالمكان الذي يسكنه الفرد يعد أمرا حيويا في تكوين شخصيته و عاملا مؤثرا على صحته النفسية و الجسدية و الاجتماعية.(1) وبهذا وسنقوم بمعالجة هذا الموضوع من خلال العناصر التالية:

1- الإشكالية

تعد ظاهرة الأحياء غير المخططة من أهم المشكلات و المصاحبة للنمو و التطور الحضري. إذ اهتم الكثير من الباحثين بدراستها كظاهرة مرتبطة بالأوضاع الاجتماعية و السياسية و الاقتصادية للمجتمع. وهي قد تكون دليلا على تناقضات البناء الاجتماعي و اختلال خطط التنمية في المجتمع. إن تعطيل الوظائف الطبيعية للمدن و توسع نطاق الأحياء غير المخططة ،يعتبر من مخلفات النمو الحضري السريع وغير المخطط له، وعدم قدرة الهيئات الرسمية على تهيئة الجو المناسب لكل فرد من السكن و الخدمات العامة. و ذلك بسبب التعداد المتزايد للسكان.

إلا أن هذه الظاهرة لم تكن وليدة حركة التصنيع التي تبنتها الجزائر ،بل أنها ظهرت في عهد الاستعمار الفرنسي و استمرت بعده إلى يومنا هذا. ومنذ ثلاثة عقود تقريبا ،عاشت المدن الجزائرية مرحلة تغير اجتماعي و اقتصادي و ثقافي ،لم تعرفها منذ نشأتها ،حيث هيئت مجموعة من الدوافع لنموها بصورة غير مخططة و بطريقة فوضوية و متسارعة ،متمثلة في العوامل السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية. فتعطلت بذلك ، والوظائف الطبيعية للمدن و تحولت الحياة فيها إلى جملة من الأزمات و الاختناقات و الاختلالات الهيكلية في كافة الميادين (2) وبوجه خاص أزمة الإسكان ما أدى إلى انتشار الأحياء غير المخططة بشكل سريع في معظم المدن الجزائرية. وقد أحصى مجمع

المهندسون المعماريون الجزائريون أكثر من 500 ألف بيت قصديري على مستوى التراب الوطني على مساحة قدرها 17 ألف هكتار(3).

إن مدن بن مهيدي، الذرعان و الطارف هي بين أكبر الحواضر في ولاية الطارف ،لقربها من ولاية عنابة، بحيث احتلت المرتبة الرابعة من بين مدن الجزائر. وبما أن كل من ولاية الطارف و عنابة تمنح لقاطنيها وكذا للوافدين إليها ،إمكانيات للعمل و تحسين المستوى المعيشي ، إنها تستقطب عددا هائلا من المهاجرين من الريف إلى المدينة. و كذا المنتقلين بين هاتين الولايتين بحثا عن العمل و الحياة الطيبة. وتم تسجيل سنة 2006 حوالي 8.444 مسكنا هشا ،ليرتفع بعدها العدد إلى 13.396 سنة 2008 يتوزع عبر 340 موقعا أي حي في جميع بلديات الولاية. و أكثر تلك البلديات تضررا هي بلديات الجهة الغربية لدوائر البسباس، بن مهيدي، الذرعان وهذا للأسباب التي تم ذكرها في السابق (4).

إذ نجد عددها قد تراجع خلال خمس سنوات بنسبة قليلة جدا. إذ أصبح عدد المساكن الهشة يقدر بـ 12.453 سكنا ،سنة 2013 .

إن هذا العدد الهائل من المساكن التي تقطنها مجموعة من الأفراد، يعيشون في الأحياء غير المخططة ، يعانون حسب ما تؤكده الدراسات من العديد من المشكلات الاجتماعية وعلى رأسها الجريمة و الانحراف و التي تعبر بوضوح عن حالة من التفكك الاجتماعي الذي يميّز هذه الأحياء. ففي كتاب " المدينة و مشاكل الإسكان" اعتبر **تشارلز أبرامز** أن حياة العزلة، والتعرض للمرض، و الاخفاق في إقامة روابط عائلية اجتماعية ، هي نتائج مترتبة عن حياة لا مكان فيها للتنفس (5). ذلك، أن الأحياء غير المخططة تعاني من مختلف المشكلات الاجتماعية و الصحية، من بينها ارتفاع نسبة الجريمة بين شبانها و اعتماد الأسر على المساعدات الحكومية و الذين بلغ عددهم في ولاية الطارف سنة 2013 زهاء 20.860 فردا، تمنح لهم المساعدات من البلديات.

وقد أوضحت هذه الدراسات في الولايات المتحدة الأمريكية، بأن الأكواخ متصلة بدرجة كبيرة بالانحراف و الجريمة. إذ بينت دراسة كل من **تراشر** سنة 1927 و **شو مكاي** [1929، 1930، 1931، 1942] ظاهرة تمركز جنوح الأحداث في المناطق العشوائية (غير المخططة) (6).

كما أن هناك بعض الدراسات التي أجريت في البلدان النامية، أثبتت أن الأحياء غير المخططة تعاني من الكثير من المشكلات الاجتماعية و الجريمة و الفقر، الدعارة ، البطالة و جنوح الأحداث، مثل : سان خوان، ليما، مانيلا و بومباي.

حسب الإحصائيات الرسمية للمجلس القضائي، يتأكد انتشار الجريمة بولاية الطارف. إذ وصلت الى حوالي 7.179 جريمة سنة 2011، من بينها: القتل مع سبق الإصرار و الترصد (18 حالة)، والضرب و الجرح العمدي (3.758) و السرقة (2.593)، بينما نجد 8.733 جريمة سنة 2012، من بينها القتل مع سبق الإصرار و الترصد (157 جريمة)، الضرب و الجرح العمدي (3.657) جريمة و السرقة (3.683) (تقرير المجلس القضائي بعنابة).

وبهذا ،فإن كل هذه الدراسات أفادت بتمركز الإجرام في المناطق غير المخططة. ومن خلال هذه الإحصائيات فإننا نذهب للإجابة على مدى مساهمة خصائص الأحياء غير المخططة في ظهور الجريمة. وهذا ما سنحاول توضيحه، من خلال طرح التساؤل التالي :

ما هي علاقة الأحياء غير المخططة بنشوء الجريمة في المدينة الجزائرية ؟

والذي تتفرع عنه الاسئلة التالية :

- ما مدى تأثير الخصائص الفيزيقية و الاجتماعية للحي غير المخطط في تعلم بعض أنماط الجريمة ؟
- ما هي أنماط الجريمة المنتشرة بالحي غير المخطط ؟

2- مفاهيم الدراسة

إن المفاهيم المتداولة لها امتداداتها أو هي تنسحب على جملة من الظواهر والدلالات العامة. ومن هنا يعتقد **بول لازارسفيلد** (Paul Lazarsfield) أن الدلالات يمكن استنتاجها تحليليا من المفهوم العام الذي يشملها أو تجريبيا من بنية ارتباطاتها فيما بينها. وفي كل الأحوال يتوافق المفهوم عامة مع جملة من الظواهر المتشابكة وليس مع ظاهرة بسيطة، خاضعة للملاحظة المباشرة فحسب. ولذلك، فقد ارتأينا تبني مجموعة من المفاهيم التي تتعلق بإشكالية الأحياء غير المخططة وعلاقتها بالجريمة في المدنية الجزائرية. وبالنظر إلى طبيعة البحث ونطاق الدراسة، فقد اقتصرنا بتسليط الضوء على مفهومين رئيسيين اثنين ، هما: الأحياء غير المخططة والجريمة...

1.2. مفهوم الأحياء غير المخططة

الحي في اللغة العربية المعاصرة يعني مجتمعا سكنيا محدودا في المدينة. ولكلمة "حي" عدة مدلولات في اللغة العربية. فهي تنطوي على الدوام و البقاء والحيوية و الفاعلية، كما تدل على الشيء الحالي المستعمل.

أما عبارة التخطيط فهي مشتقة من الفعل "خط" أي وضع شواخص أو أشياء أخرى للبناء و رسم الحدود. كما تعني وضع خطة علمية لتسيير أمر ما(7).

ويرتبط الإسكان العشوائي بمدن العالم المتخلف في العادة وإن كان لا يقتصر على ذلك العالم وحده. ومن الخصائص العامة لهذه المساكن، أنها تشغل الأرض بشكل غير قانوني (وضع اليد)، و تتمركز في المناطق ذات القيمة الاقتصادية المتدنية ، وبناء مساكن بأيدي ساكنيها أنفسهم ، و التكدس ونقص المرافق العامة و الخدمات الاجتماعية ، واحتوائها على أسر ذات دخول متواضعة (8).

يعتبر النمو الديمغرافي (الحضري)المتزايد و النزوح الريفي المستمر و الرغبة في الحصول على حياة أفضل ،من خلال العمل في المؤسسات الصناعية ،من المؤشرات الدالة على نمو الأحياء غير المخططة بالمدن ،و التي تنتشر في معظم دول العالم لتترجم الدليل القاطع و الرمز الواضح على تفاقم أزمة السكن. وتختلف هذه الظاهرة ، من حيث أسباب وجودها و أنماط مبانيها ونوعية الحياة بها، من مدينة إلى أخرى.

ويرى **ريتشارد ستيفن (Richard Steven)** أن الأحياء غير القانونية و غير الرسمية، هي مناطق ينجز فيها السكان بناياتهم و مجهوداتهم الذاتية ،دون الاعتماد على مخطط ، أو الأخذ بعناصر تنظيم الحي الحضري و الالتزام بقياسات و مواصفات المخطط. و الاعتراف بالمفاهيم الخاصة بالحدود التي تتعلق بالطرق، المدارس، نظم تصريف المياه. و إذا وجدت هذه الخدمات، فإنها تكون قليلة في هذا النوع من الأحياء (9).ويعتقد **السيد حنفي عوض** أن الأحياء المتخلفة هي تلك الأماكن الإقامية من المدينة، تعبر عن واقع اجتماعي، اقتصادي و فيزيقي متدني، بالنسبة للبناء الاجتماعي للمدينة. وتقيم فيها مجموعة من الناس على مساحة أرضية، غالبا ما تكون بوضع اليد، غير ملائمة للسكنى الإنسانية. وترمز هذه المناطق عادة إلى غياب العدل الاجتماعي و عدم المساواة وعدم المسؤولية الجمعية. كما تدل على عدم التكافؤ الاجتماعي بين المواطنين (10).

ويشير مصطلح "الحي القصديري" حسب عبد الحميد دليمي إلى "منطقة سكنية فقيرة متخلفة ، يقيم فيها آلاف السكان في شبه عزلة وفي مساكن غير صحية وغير لائقة. وهو يعكس بشكل واضح

ظاهرة تفاقم أزمة السكن. كما يرى أن البناء الفوضوي منطقة سكنية بنيت في النسيج الحضري ،بطريقة غير قانونية فوق أراضي الدولة. وأن جميع قطع الأراضي التي بيعت إلى الخواص في عهد الاستعمار الفرنسي و التي بيعت بعده، تعتبر غير مشروعة و فوضوية، لأنها لم تدخل في المخطط الرئيسي للمدينة، وهي غير موجودة في وثائق البلدية أو الولاية. ويضيف الباحث ذاته، أن استعمال مفهوم البناء الفوضوي و مفهوم الأحياء القصديرية، قابل للتبادل، بمعنى آخر من الممكن استخدام المفهوم الأول في مكان الثاني. غير أن الملاحظة المتمعنة تبين لنا أنه يقدم نفس الخصائص الاجتماعية، الثقافية والفيزيقية، خاصة مع بداية النشأة (11).

ويمكن أن نطلق على الأحياء غير المخططة في الجزائر عدة مصطلحات، منها: التوسع العمراني غير المنظم، البناء السري، البناء غير القانوني، السكن الانتقالي، عشش الصفيح، البناء الفوضوي و الأحياء القصديرية... الخ (12).

وهذان المفهومان الأخيران –البناء الفوضوي و الأحياء القصديرية – هما المقصودان في هذه الدراسة. فمن خلال ما سبق من تعريفات للأحياء غير المخططة، يمكن القول بأن هذه الأحياء هي مناطق ينجز فيها السكان بناياتهم بمجهوداتهم الذاتية، دون الاعتماد على مخطط، أو الأخذ بعناصر تنظيم الحي الحضري، و الالتزام بقياسات وموصفات المخطط، و الاعتراف بالمفاهيم الخاصة بالحدود التي تتعلق بطرق، نظم تصريف المياه. وإن وجدت هذه الخدمات، فإنها قليلة في هذا النوع من الأحياء (13).

2.2. مفهوم الجريمة : باتت الجريمة سمة من سمات المدن الجزائرية. وبهذا المعنى فهي ظاهرة اجتماعية لا يخلو منها أي مجتمع، وليس لها حدود جغرافية. وبهذا، يصعب تقديم تعريف واضح للجريمة، لأن ذلك يرتبط بطبيعة المجتمع ومعاييره و قيمه الاجتماعية من جهة وبالخلفية الفكرية والإيديولوجية للباحث، من جهة أخرى.

وعليه فالجريمة هي فعل نسبي، غير قابل للتعريف بصورة مطلقة. وهي كل سلوك أو فعل يتعارض مع القيم الاجتماعية و المصالح الفردية و الجماعية و يتناقض مع الحاجات الأساسية و المصالح الرئيسية للمجتمع.

وفي الإطار نفسه، يعرفها كل من **هيريرت و سميث** بأنها: "شكل من أشكال السلوك الانحرافي ، يهدف إلى إفساد النظام الاجتماعي القائم"، أما **جارو فالو،** فيرى : "بأنها فعل غير اجتماعي ، أو كل فعل ترى الاتجاهات أو الآراء السائدة في المجتمع أنه ضار، و كل فعل يتعارض مع الأفكار و المبادئ السائدة في المجتمع، أو كل فعل يتضمن اعتداء على حق أو مخالفة لواجب ، أو كل فعل يتعارض مع الأخلاق. كما عرفها **محمد إبراهيم زيد** بأنها : "كل فعل مخالف للحاجات الأساسية و المصالح الرئيسية لمجتمع معين، أو يمثل خطرا على المجتمع ، أو يجعل من المستحيل تحقيق التعايش والتعاون بين الأفراد الذين يكونونه" (14).

وهناك مجموعة من الأنماط الإجرامية التي تحصل في النسيج الحضري (المدن)،إن أنماط الجرائم الحضرية كثيرة ومتعددة ، ومتغيرة على الدوام ويصعب حصرها بصورة عامة. لكن، نستطيع القول بأن كل الأنماط الإجرامية المسجلة في بيانات الإحصاء الجنائي موجودة في النسيج الحضري. وعليه، يمكننا التركيز على الأنماط الإجرامية الحضرية التالية (التي نجدها أكثر انتشارا في المدن الجزائرية وخاصة بين سكان الأحياء غير مخططة) :

-**المخدرات**، وهي تشير إلى تعاطي المخدرات أو الاتجار بها. ونجد من خلال الأرقام المسجلة لدى المصالح الأمنية على غرار قضايا المخدرات التي سجلت فيها الجزائر، خلال الأربع سنوات الأخيرة (2014/2011) عدد 14.160 قضية تتعلق بالمخدرات. وقد تم خلالها توقيف 22.547 وحجز 2.971.74.4 كلغ من الكيف المعالج، بينهم 22.263 رجال و284 امرأة. وتأتي فئة البطالين حسب الإحصائيات، في مقدمة المتورطين في قضايا التهريب، بنسبة 42 %. ومنه بلغت نسبة الأشخاص ذوي المستوى التعليمي المتوسط 61 %. وقد احتلت الجزائر في المرتبة الثانية عالميا، بخصوص كمية المخدرات المحجوزة (15).

-**السرقة** ، وبخاصة منها سرقة المحلات التجارية، حملات السرقة المنظمة التي يقوم بها صغار السن، أو الشباب الجانح أو العصابات الشبابية الجانحة.

كما يمكن الإشارة إلى مجموعة أخرى من الجرائم التي تنتشر في الأحياء غير المخططة، نشير إليها بشكل مختصر وهي:

- السطو على البيوت و المساكن، -تخريب الممتلكات الفردية و الجماعية، العنف الجماعي و الذي يتبع عادة التجمعات الاحتجاجية أو التجمعات الشبابية والمناوشات بين الشباب و الأحداث و المناوشات بين الشباب و رجال الأمن، ...الخ.

3- منهجية الدراسة :

قمنا بتحديد منهج معين وتطبيق عدة وسائل و تقنيات للوصول إلى مبتغى الدراسة، بحيث تمت الاستعانة بالمنهج التاريخي. وذللك بغرض تتبع تطور ونمو المدينة الجزائري و نشأة الأحياء غير المخططة. بالإضافة إلى اعتمادنا على المنهج الوصفي و الذي استخدمناه في وصف تطور المدن ووظائفها ونمط الحياة فيها. وكذلك، التعرف على خصائص الأحياء غير المخططة و كيفية مساهمتها في انتشار الظاهرة الإجرامية بين أفرادها.

3-1 - أدوات جمع البيانات:

تم جمع البيانات باستعمال العديد من الأدوات، منها:

- **المقابلة :** استخدمت في مراحل مختلفة من البحث إذ اعتمدنا المقابلة مع مدير مركز الشرطة للمدن المقصود دراستها (الذرعان ،بن مهيدي ، الطارف) ومدير الأمن للولاية وكذا مع المسئولين في البلديات و المديريات ،...

- **استمارة المقابلة :** إذ تم من خلالها جمع البيانات الخاصة بأفراد العينة المدروسة إذ تكونت من خمسة محاور أساسية و ثمانية و ثلاثين سؤالا بحيث كانت ملمة بجميع تساؤلات الدراسة . بالإضافة إلى الاستمارة و مقابلة الاستمارة استخدمنا الملاحظة و الوثائق و السجلات التي تهم دراستنا و التي تساعدنا في الإلمام بموضوع الدراسة من كل جوانبه .

2.3. مجالات الدراسة

حيث تم تحديد ولاية من ولايات الجزائر وهي ولاية الطارف التي حدد عدد سكانها بـ 440195 نسمة لسنة 2012 وتم تعين قصدي لكل من البلديات : الطارف ، الذرعان ،بن مهيدي .باعتبارها البلديات الأكثر تضرر بالأحياء غير المخططة ، إذ تم توزيع استمارة بهذه الأحياء قدر عددها بـ 120 استمارة وأستعيد منها 80 استمارة لتقيم عليها الدراسة إذ وزعت على أرباب الأسر من جنس الذكور فقط.

4. تحليل النتائج وتفسيرها

بعد انتهائنا من تجميع المعطيات ذات الصلة بموضوع دراستنا، جاءت مرحلة تحليل هذه البيانات من أجل توصيف الظاهرة محل البحث و الإجابة على التساؤلات التيتم طرحها من خلال الإشكالية،وذلك على المنوال التالي:

1.4. الأحياء غير المخططة و الجريمة

يخلف السكن أثرا كبيرا في حياة الأسرة اجتماعيا و صحيا، فهو يلبي إحدى الحاجات الأساسية للإنسان ويحدد نوع الحياة.وهو عبارة عن المأوى الذي يوفر مختلف الإمكانيات والتسهيلات التي تضفي على الحياة الأسرية الاطمئنان والراحة. وعليه، يعد موضوع السكن والإسكان من الموضوعات الحيوية التي تفرز أكبر المشكلات التي تعاني منها البلدان المتقدمة و النامية. و تعد هذه الأخيرة أكثر تضررا من مشكلة الإسكان الحضري التي تفاقمت و توسعت ولا يمكن الحد منها أو تقليصها إلا بحركة فكرية موازية بالبحوث و الدراسات أو بتطوير التشريعات و كذلك التخطيط السليم الذي يساعد على إيجاد حلول لهذه المشكلة التي تنتج عنها مناطق حضرية غير مخططة؛ تتميز بالضيق و الازدحام والتلوث البيئي خاصة. وينشأ بذلك أفراد غير أسوياء، سواء من الناحية الاجتماعية أو النفسية و الأخلاقية.

وهذا ما أوضحته الدراسة التي قمنا بها في ولاية الطارف والتي تمتد على مساحة تقدر بـ 2891.75 كلم^2، وتضم 408.452 ساكنا موزعا على 24 بلدية و 7 دوائر. عرفت هذه الولاية انتشارا كبيرا للجريمة في مدنها و خاصة من قبل قاطني الأحياء غير المخططة أو الفقيرة. إذ أخذت مظاهر الجريمة في هذه الولاية طابعا خاصا. إذ أنها تختلف حسب اختلاف طابعها. و هي تتنوع في كامل أوساط المجتمع الحضري لهذه الولاية. وسوف نحدد هذه الجرائم في الجدول التالي :

جدول رقم 01: الجرائم المرتكبة بولاية الطارف (2010-2009)

التكرار / نمط الجريمة	2009		2010	
	ت	%	ت	%
مخالفة بعض القوانين الخاصة	4828	58,67	4709	54,62
التعدي على سلامة الجسم	691	08,39	1471	17,06
جرائم قانون المنافسة	1147	13,93	839	09,73
جرائم متعلقة بالأموال	704	8,55	812	09,41
إجرائم ضد الاطفال و الأسرة والآداب العامة	545	06.62	499	05.78
جرائم قانون الانتخابات	101	01,22	172	01,99
التزوير	68	0,82	66	0,76
مخالفة قانون الجمارك	26	0,31	35	0,40
جرائم اقتصادية	06	0.07	13	0.15
جرائم ضد السلامة والأمن العمومي	10	0.12	04	0.04
جرائم ماسة بأمن الدولة	01	0.01	01	0.01
جرائم الصرف	102	01,23	-	-
المجموع	8229	100	8621	100

المصدر : مجلس قضاء عنابة

نلاحظ من خلال قراءة معطيات الجدول السابق، أن الجريمة في ولاية الطارف متنوعة، بحيث نجد أن إجمالي الجرائم قدرت سنة 2009 بـ8.229 جريمة مختلفة وقدرت سنة 2010 بـ 8.621 جريمة؛ أي أنها شهدت تصاعدا من حيث تواترها، وقوعها وانتشارها.

كما نلاحظ تعددية في الجرائم في تختلف بحسب طبيعة المنطقة. فنجد انتشار جرائم سرقة المواشي و تهريب المخدرات و السلع الغذائية، من بين أكثر الجرائم انتشارا في دائرة الطارف. وهذا ما أكده رئيس محكمة الطارف. وذلك بسبب قربها من الحدود التونسية، بحيث تعتبر معبرا مهما نحو تونس. أما دائرة الذرعان وهي من أكبر دوائر الولاية وأهمها، فهي تتميز بطابع إجرامي خاص، لقربها من ولايتي عنابة و قالمة. ومن الجرائم المنتشرة فيها، نجد جريمة السرقة، الضرب و الجرح ، ممارسة العنف ضد القصر، جرائم قانون المنافسة، الاعتداء على الأصول ،تعاطي المخدرات و الأقراص المهلوسة،...الخ. ومن بين أسباب انتشار هذه الجرائم، نجد الظروف الاجتماعية و الاقتصادية و عدم المساواة الاجتماعية. ومن أبرز المشكلات التي يعاني منها سكان الولاية، نجد : البطالة و التي تعني وجود أفراد قادرين على العمل و راغبين فيه ولكنهم لا يجدونه. حيث بلغ عدد البطالين فيها سنة 2010بـ 24.595 بطالا. بالإضافة إلى انتشار عدد كبير من المعوزين والذين قدر عددهم سنة 2010 بـ 19.576 معوزا، زيادة على انتشار المرضى غير المؤمنين اجتماعيا بـ896 فردا. ونلاحظ الفقر والبطالة يرتبطان ارتباطا وثيقا بالجريمة، مثلما يتضح ذلك في الجدول الموالي :

جدول رقم 02: توزيع متعاطي المخدرات حسب المهنة سنة 2010

التكرار / المهنة	ت	%
بدون مهنة	18	75
عمال و مستخدمون	03	12,5
أعمال حرة	03	12,5
المجموع	24	100

المصدر : محكمة الطارف

نلاحظ من خلال بيانات الجدول أعلاه، أن أغلب متعاطي المخدرات بالولاية هم من دون مهنة، بنسبة 75%. إذ نجد العديد من الدراسات التي تربط بين الفقر والجريمة، مثل دراسة **كلارك**

الذي توصل إلى أن جرائم الفقر و جرائم الناس المسلوبي القوة، غالبا ما تكون بسبب السخط و الكره اتجاه الأغنياء. و أن الفقراء يحملون حملا على ممارسة الجريمة من أجل توفير الغنى و الثروة. وهذا يعني أن ظروف الفقر اللإنسانية، كما يقول كلارك هي التي تخلق من بين الفقراء، من يتجه إلى ممارسة الجريمة. كما أوضحت الدراسة التي قام بها **عارف العطار** عن الجريمة، بأن التخلف الاجتماعي و الاقتصادي و الجهل وتدني المستوى التعليمي للسكان، من أهم العوامل التي تساعد على انتشار الجريمة في المناطق غير المخططة.

يمكن القول بأن المجتمع الحضري بولاية الطارف ليس في حالة استقرار أو ثبات. و لكنه في حالة دائمة من الحركة و التطور المستمر. لذا، فإن عملية التغيّر دائمة و مستمرة و تعتبر ظاهرة طبيعية في كافة المجتمعات. و يتم التغير في طبيعة و مضمون و تركيب الجماعات و النظام. و كذا في العلاقات بين الأفراد و الجماعات وتلك التغيرات التي تحدث في المؤسسات أو في التنظيمات أو في الأدوار الاجتماعية.

ولما كانت النظم في المجتمع الحضري لولاية الطارف متكاملة بنائيا و متساندة وظيفيا، فإن أي تغير يحدث في نظام اجتماعي-اقتصادي معين، لابد و أن يؤدي إلى سلسلة من التغيرات الفرعية التي تصيب معظم جوانب الحياة بدرجات متفاوتة. وهذا راجع إلى عدة أسباب منها سياسية و اقتصادية و غيرها، ما أدى إلى ظهور عدة اختلالات وتشققات في النظم الاجتماعية. و ظهور أنواع من المشكلات التي أدت إلى زعزعة كيان المجتمع و تهديمه، كانتشار الجريمة و ما تخلفه من أضرار في نفسية الفرد والجماعة.

جدول رقم:03

مدى تعرض المبحوثين للجرائم و اتجاههم لإبلاغ السلطات

الإجابة / التكرارات و النسب			التكرارات	النسب
هل سبق أن تعرضت للجرائم ؟	لا		34	42.5
	نعم	هل لجأت إلى إبلاغ السلطات ؟ نعم	11	13.75
		لا	35	43.75
	مجموع نعم		46	57.5
المجموع			80	100

المصدر : بيانات السؤال رقم (35-34)

من خلال استقراء بيانات الجدول (03) نجد أن نسبة المبحوثين الذين تعرضوا للإجرام تقدر بـ 57.5% للإجرام والتي تقدر بـ 42.5% ،كما تشير النتائج إلى أن نسبة ضعيفة من المبحوثين (13.75%) أبلغت السلطات الأمنية بتعرضهم لجريمة ما أو بحدوث جرائم بالحي ،بينما أكدت نسبة 43.75% من المبحوثين بعدم تبليغ السلطات الأمنية بالجرائم المرتكبة حتى وإن كان الجاني معلوم .

جدول : رقم 04

التكرارات و النسب / الاجابة	ماهي أنماط الجرائم التي ترتكب بالحيغير المخطط ؟														المجموع	
	السرقة		الإعتداء على الأشخاص		الاحتيال		تعاطي المخدرات		السكر		الشعوذة		الجرائم الاخلاقية			
	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%
الصراع على المواد	-	-	-	-	02	2.5	-	-	-	-	-	-	-	-	02	2.5
مشاكل أسرية	-	-	07	8.77	-	-	10	12.5	07	8.77	-	-	-	-	24	30
طول وقت الفراغ	02	2.5	-	-	-	-	-	-	03	3.76	-	-	02	2.52	07	8.8
مخالطة النماذج الإجرامية	03	3.76	10	12.52	-	-	05	6.25	-	-	-	-	01	1.26	19	23.8
الفقر	06	7.52	-	-	02	2.5	09	11.25	05	6.26	04	5.0	02	2.52	28	35.0
المجموع	11	13.8	17	21.3	04	5.0	24	30.0	15	18.8	04	5.0	05	6.3	80	100

السلوكات الإجرامية الأكثر انتشار بالحي غير المخطط و أسباب ارتكابها

المصدر :(بيانات السؤال رقم 32 ،38)

نلاحظ من خلال ما تقدم في بيانات الجدول رقم (04) مايلي :

- تعتبر جريمة تعاطي المخدرات علني هي أكثر الأنماط الجرائم المنتشرة بالحي ،وهذا بنسبة 30.0 % حسب ما أكده المبحوثين .

5. نتائج الدراسة :

بالعودة إلى التساؤل المركزي الذي طرحناه في بداية الدراسة، حاولنا التحقق منه على أرض الواقع، حيث كان منطلقه هو الآتي :

ما هي علاقة الأحياء غير المخططة بنشوء الجريمة في المدينة الجزائرية ؟

للإجابة على هذا التساؤل المركزي، فقد قمنا بتفكيكه إلى عدة أسئلة فرعية. ومنه ، فإن المقاربات الايكولوجية تلعب دورا هاما في فهم العلاقات بين مختلف المظاهر الفيزيقية و الاجتماعية و الاقتصادية للأحياء غير المخططة والجريمة.

1- إن شعور الفرد بالحرمان و الفقر يسبب خللا في توازنه الشخصي ، ما يؤدي به إلى ارتكاب الفعل الإجرامي.

إذ بينت الإحصاءات أن الجريمة تصدر عن الذكور و بشكل تصاعدي (88.98 % سنة 2009، 96.12% لسنة 2012).

2- وأثبتت الدراسة، تميز الأحياء غير المخططة بصفات خاصة من الناحية الفيزيقية، فهي تتسم بضيق المساكن، الازدحام و تلاصق السكنات، نقص المرافق الأساسية بالحي(ماء، كهرباء، صرف صحي،...).وكذلك، غياب المرافق الترفيهية بها.

3- كما أكدت الدراسة على أن الظروف التي تحتوي الحي من ظروف فيزيقية ،اجتماعية و اقتصادية ، تؤثر سلبا في سلوكيات الأفراد ، و في علاقاتهم الاجتماعية وميلهم إلى العدائية و الصراع.

4- كما بينت أيضا أن العيش بالأحياء غير المخططة ، يتميز بانعدام الخصوصية الفردية. إن كانت على مستوى المسكن أي الأسرة الواحدة أو الحي أي الجيران والتي ينجر عنها صراعات و توترات بين أفراد الأسرة الواحدة و بين الجيران فيما بينهم. وأدى انعدام الخصوصية إلى مشكلات صحية و اجتماعية. وتعلم ساكنها سلوكيات انحرافية من بعضهم البعض عن طريق الاحتكاك و تقليد الآخر. و هذا ما أدى إلى انتشار أنماط متعددة من الجرائم.

5- أما بالنسبة إلى أنماط الجرائم و الانحرافات المنتشرة بالأحياء غير المخططة ، فهي أنها غير آمنة مما أدى إلى تبني ساكنيها سلوكيات عنيفة في تعاملاتهم فيما بينهم أو مع الآخر. وما ينجر عنها من ارتكاب انحرافات وجرائم أهمها جرائم: السرقة ، النصب و الاحتيال ، الضرب و الجرح العمدي، تعاطي المخدرات ، جرائم البيع غير الشرعي في الطرقات و الجرائم الأخلاقية.

خلاصة :

وبهذا ، يتأكد لدينا أن نشأة الأحياء غير المخططة ، نتيجة للنمو السكاني المتزايد و السريع في المدن الجزائرية ، الناتج عن الزيادات الطبيعية للسكان و الهجرات الداخلية من الأرياف إلى المدن الكبرى. وقد كان للزيادات السكانية المفاجئة وغير المخططة لها، آثار سلبية كبيرة على العمليات التنموية و اختلال التوازن السكاني ، بين المدن و الأرياف. وقد أدى ذلك إلى زيادة نسبة سكان المناطق الحضرية. وصاحب هذا النمو المتزايد في السكان مجموعة من الظواهر الأخرى التي ساعدت على نشوء المناطق غير المخططة التي تعاني من جملة من المشكلات الفيزيقية منها كضيق المساكن و التصاقها ببعضها البعض انعدام المرافق الأساسية لكل حي من

(الصرف الصحي ،مياه نظيفة ،كهرباء ،غاز طبيعي، ...) بالإضافة إلى الكثافة السكانية حيث نجد المسكن الواحد يتكون من غرفتين يقطنه أربعة أو خمسة أفراد من الأسرة وهذا ما أدى إلى انعدام الخصوصية بين الآباء و الأبناء و معرفة الأبناء كل ما يحدث بين الأبناء من علاقات حميمية ، ما أدى إلى فقدان القيم الأخلاقية بينهم وانتشار جملة من السلوكات الانحرافية و الإجرامية منها جرائم أخلاقية تعاطي المخذرات و السكر وغيرها من الجرائم ، بالإضافة إلى سوء العلاقات الاجتماعية بين سكانها ومخالطة رفقاء السوء وكل هذا أدى إلى انتشار الجريمة في المجتمع الجزائري (المدينة الجزائرية).

قائمة المراجع :

1-عبد الرزاق جلبي وآخرون ،علم الاجتماع و المشكلات الاجتماعية ،دار المعرفة الجامعة ،مصر ،2004، ص ص34-39.

2-جمال قسوم، صادق قرفية، آفاق وعوائق التعمير بالمدينة الجزائرية (دراسة حالة مدينة عنابة)، مجلة التواصل جامعة باجي مختار عنابة، الجزائر، العدد 22 سبتمبر 2008، ص ص 173-174.

3-حميدة صويلي، جريدة الخبر، صفحة أحوال الناس، الجزائر،7 فيفري 2008.

4-أحمد ملوك، فيما يوجد258 حيا بدون تهيئة حضرية،13 ألف سكن هشا بالطارف،جريدة الخبر2008/05/09.

5-تشارلز أبرامز ، المدينة و مشكلات الاسكان، ترجمة لجنة من الأساتذة الجامعيين، منشورات الآفاق الجديدة، لبنان، 1964، ص ص 12-15.

6-علي مانع ، جنوح الأحداث و التغير الاجتماعي في الجزائر المعاصرة (دراسة في علم اجتماع الإجرام المقارن)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2002، ص 44.

7-جوردن مارشال، موسوعة علم الاجتماع، ترجمة محمد محمود الجوهري و آخرون، المجلس الأعلى لثقافة، مصر، المجلد (3-2-1)، ط 1، 2000، ص 1318.

8-عبد الحميد دليمي ،المدينة الجزائرية بين الهروب و صعوبة الصراع ، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر- بسكرة، الجزائر، عدد 12 نوفمبر 2007، ص ص 143-146.

9-السيد حنفي عوض ، إنسان المدينة بين الزمان و المكان، مطبعة خضر، مصر، 1999، ص 197.

10-عبد الحميد دليمي، دراسة واقع الأحياء القصديرية، مخبر الإنسان و المدينة، دار الهدى للطباعة والنشر، 2007، ص ص 149-159.

11- بشير التيجاني، التحضر والتهيئة العمرانية في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000، ص 86.

12-عبد الحميد دليمي ، المدينة الجزائرية بين الهروب و صعوبة الصراع ،مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر- بسكرة ، الجزائر، عدد 12 نوفمبر 2007، ص 146.

13- بلعيور الطاهر، رؤية سوسيولوجية لظاهرة الجريمة، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة منتوري-قسنطينة، العدد 30 ديسمبر 2008، المجلد أ، ص 118.

14- حميدة بن ختو، الشروق أون لاين، الجزائر في المرتبة الثانية عالميا من حيث المخدرات المحجوزة، تاريخ 2014/05/14 – 17:53، الاربعاء 2015/04/15.

15- عبد الحميد دليمي، دراسة واقع الأحياء القصديرية، مخبر الإنسان والمدينة، دار الهدى للطباعة والنشر 2007، ص 160.

16-مجلس القضاء عنابة .

17-مكمة ولاية الطارف .